



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الدورة الرابعة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
17 - 18 فبراير 2021 (دورة افتراضية)

كلمة السيد عبد الحميد حمداني
وزير الفلاحة والتنمية الريفية

السيد رئيس مجلس المحافظين ،
السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ،
السيدات والسادة المحافظون ،
سيداتي وسادتي،

إنه لشرف لي أن أشارككم أشغال هذه الدورة الرابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يتناول موضوعها الرئيسي: "التنمية الريفية: شرط أساسي للصمود العالمي".

إن مؤتمرا هذا، الذي ينعقد في سياق وضعية عالمية غير مسبوقة في مواجهة التداعيات المتعددة للوباء، الذي يعتبر في نفس الوقت، ذات بعد صحي وبشري واقتصادي ومالي واجتماعي، يستدعي منا بناء عالم أكثر شمولا واستدامة ومضاعفة الجهود من أجل وضع الهدف المتمثل في عالم خال من الفقر والجوع وسوء التغذية، حقيقة وواقع ملموس، والذي يمر حتما، عبر أنظمة زراعية وغذائية مقاومة ومتنوعة ومنتجة وكذا من خلال إدارة مستدامة للموارد الطبيعية، وتقليص فقد وهدر الأغذية.

وفي هذا الصدد ، إسمحوا لي أن أشيد بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية وعلى رأسه السيد جيلبرت هونغبو، لدوره الأساسي والقيادي في المرافقة والدعم المميز المقدم، بشكل خاص، إلى البلدان الأكثر هشاشة من حيث التنمية الزراعية والريفية.

السيد الرئيس،

لقد أدى إنتشار جائحة كوفيد 19 وتعقيدها، إلى إجهاد كافة أنظمة الإنتاج والإمداد عبر جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك الأنظمة الزراعية، حيث لم يسلم أي بلد أو منطقة من ذلك، مما دفع عشرات الملايين من الناس نحو الفقر المدقع ومظاهر الجوع وسوء التغذية والبؤس.

وللنظر لتسببها في تزايد الفقر في المناطق الريفية، بشكل لم يسبق له مثيل، والتأثير على السكان، الأكثر هشاشة لعدم توفرهم على وسائل مواجهته، فإن جائحة كوفيد 19، والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والجفاف، عمقت ، إلى حد كبير، عدم المساواة، وربما ألغت مكاسب التنمية في العشرية الماضية.

إن مخاطر حدوث دورة جديدة محتملة لأزمة الغذاء والركود الاقتصادي، تشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيما في مكافحة انعدام الأمن الغذائي من جراء تعطيل سلاسل التوريد.

السيد الرئيس،

من الواضح، أن الزراعة، من خلال دورها في سياسة مكافحة الجوع وسوء التغذية، تحتل مكانة بارزة في سياسات التنمية الاقتصادية لكل من البلدان المتقدمة وتلك النامية.

وعليه، فيلزم الأمن الغذائي، وتعزيز قدرة سكان الريف على الصمود، والقيام تدريجياً بوضع ممارسات زراعية مستدامة ومقاومة لزيادة إنتاج الغذاء وتنويعه، تعتبر الضمانات الأساسية لأي سياسة إنمائية مسؤولة.

ففي الجزائر، يعد الأمن الغذائي والتحسين المستدام لظروف عيش سكان الريف من الأهداف ذات الأولوية في السياسات الاقتصادية العمومية فيما يتعلق بالمجال الزراعي. وإن الوعي الوطني يبرز من خلال إعطاء مسالة الأمن الغذائي الوطني طابع السيادة الغذائية، مما يجعل هذه المسألة حالياً، هدفاً استراتيجياً للبلاد.

ولذلك، تم تنفيذ السياسات الرامية إلى التحسين المستدام للإنتاجية الزراعية، وخاصة إنتاجية المزارع الصغيرة، مرتبطة ببرامج وتدابير للحماية الاجتماعية بكيفية يكون بها النمو الاقتصادي ذي آثار إيجابية على الصعيد الاجتماعي.

فالتائج المتحصل عليها، تعبر عن مدى أهمية الجهود التي بذلت في مجال التنمية والتي دعمت باستثمارات عمومية مخصصة للتحويل المستدام للعالم الريفي.

السيد الرئيس،

إن فك العزلة من خلال تطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات، وجلب الطاقة الكهربائية، والحصول على مياه الشرب والتعليم والرعاية الطبية، تشكل العناصر الحاسمة التي مكنت من ترسيخ هذا التحول.

وينطبق الشيء نفسه على البيئة الاقتصادية والاجتماعية في مجال الاستثمار والإنتاج الذي تم دعمه، على وجه الخصوص، من خلال تسوية قضية العقار الزراعي، والتسهيلات الممنوحة من أجل الحصول على المدخلات والقروض، وتحديث التأمين الزراعي وإشراك الجمعيات والمنظمات المهنية.

إن الحركية التي تمت، خصت جميع المناطق، حيث أدت إلى تحرير المبادرات وخلق فضاءات للتنسيق والتكامل ما بين مختلف الجهات الفاعلة في التنمية، وكانت النساء والشباب من بين الجهات الفاعلة.

كما كانت مقاومة سكان الأرياف في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية، من العوامل الأساسية في هذه العملية.

ولذلك، فإن المقاربة التي إنتهجناها كانت ترمي إلى الحفاظ واثمين الممارسات التقليدية والمعارف المكتسبة، من جهة، ومواصلة جهود التحديث والتكثيف بهدف إقامة زراعة ناجحة، اقتصادياً وبيئياً، من جهة أخرى.

إن إستراتيجية التكثيف تجسد على عدة أصعدة ومستويات، لاسيما من خلال خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر وبرنامج إعادة التشجير الذي يعد جزءاً من الجهود المبذولة للتخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. فيما تمنح هذه الإستراتيجية أولوية مطلقة لإقتصاد المياه وتعبئة الموارد المائية الجديدة، بالإضافة إلى تطوير الزراعة الحافظة، التي تعتبر ممارسة مميزة، ترمي إلى الحفاظ على التربة وإدارة مخاطر المناخ.

كما أن تحسين المواد النباتية خاصة، استخدام البذور المقاومة للجفاف والملوحة، وتنويع المحاصيل من خلال إستعمال التكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة، تشكل أيضاً إجراءات ذات أولوية في المقاربة الجديدة للإنتاج الزراعي.

ويبقى تعزيز البحوث الزراعية جزءاً آخر من هذه الإستراتيجية من أجل الانتقال إلى زراعة ناجحة ومستدامة.

السيد الرئيس،

إن الجزائر، إقتناعا منها، بأن تنميتها الذاتية لا يمكن بلوغها من دون أن يكون هناك عامل جلب على مستوى البلدان المجاورة، لاسيما الواقعة في الجنوب، فهي تولي، في إطار علاقات حسن الجوار، اهتماما خاصا للبلدان التي تقاسمها الحدود وكذا البلدان المنتمية لقارتها.

ومن هذا المنطلق، فإن الجزائر، تنوي تقاسم كفاءاتها وخبراتها التقنية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية مع بلدان الجنوب والمشاركة في مبادرات التعاون جنوب- جنوب التي ينفذها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وخاصة في بلدان الساحل.

ولذلك، فإنني أريد أن أشجع الصندوق على الدراسة، باهتمام خاص، كفايات الحصول على تمويل المشاريع لفائدة البلدان المتوسطة الدخل، من خلال وضع آليات مبتكرة للتمويل.

شكرا على كرم الإصغاء.